متعلقا بمعلوم ويسوغ تقدير العلم بالوجود كون العلم
بالتحيز آه قلت لاسبيل الى انكار العلم بوجه من وجوه
الشئ الواحد والجهل بوجه آخر من وجوهه فانه لو اخبر
الصادق ان الله خلق الآن موجودا فيعلم انه موجود
ثم يشك انه متحيز والمعلوم لا يمكن ان يشك فيه واذا
كان العلم بالمعلوم الواحد لا يجامعه وجوه الشك فيه
وقد جامع العلم بالوجود الشك فى التحيز دل على تعدد
المفهومين منهما وكذلك قد يرى الانسان من بعيد
شيأ فيعلم انه ذو لون ويشك فى كونه سوادا او بياضا
يعلم اللونية ويشك فى السوادية ومن رد ذلك الى العبارة
المحضة تعذرت عليه الحدود والبراهين ولا يستقيم له
فهم مقدمة كلية واندراج خاص تحت عمومها بناء على
وجود امر عام حكم عليه وفى ذلك رد المعقولات ودخول
فى جمود الظاهرية والوقوف مع اللفظ والاعراض عن المعنى
كيف ولو قدر درس العبارات وذهاب اللغات لاستقلت
العقول بادراك التماثل فى المتماثلات والاختلاف فى المختلفات
من الاحكام ومعرفة ما تشترك فيه المختلفات من الاحكام
وما تفترق فيه وان مابه الافتراق ليس مابه الاشتراك
هذا تمام تقرير طريقته وقد بسطناها واوضحناها
واعلم بعد ذلك ان دليله غير منتج لما ادعاه اذ الدليل المذكور
اقتضى ذكره زايدا ولم يلزم من اثبات كونه معلوما زائدا
ان يكون ذلك المعلوم الزايد صفة وقوله ان التعرض
للوجوه والاعتبارات اثبات الاحوال غير سديد فان القائل
بالوجوه والاعتبارات لا يقول بانها صفات وقد رسم الحال
التى ادعاها بانها صفة لموجود ليس قد يعلم الانسان

وجود

وجود شئ ثم يشك فى اضافة ونسبة اليه ويلزم ان
تكون الاضافة معلوما زايدا ولا يلزم ان يكون ذلك المعلوم
الزايد حالا هو صفة وقد يعلم الانسان نفى معلوم عن
معلوم وهو معلوم زايد على وجوده ولا يكون ذلك صفة
لوجوده ثم القول بصفة عامة فيه توسع فى القول فان
صفة واحدة لموصوفات متعددة تمتنع اذ الواحد لا يختص
بجملتين نعم معنى عموم الصفة ان تقوم بكل ذات صفة
معقوليتها كمعقولية كل صفة قامت بغيرها فتسمى هذه
صفة عموم واذا كانت الصفة لا توجد فى الذات التى
وجدت فيها الصفة المساوية فى المعقولية سميت صفة
خاصة فهذا الذى يمكن فى تفهيم ذلك الا انه اذا قيل ان
هذا المفهوم صفة فيقال هذه الصفة ثبوت مطلق
او ثبوت مخصوص والقول بثبوت مطلق محال ويلزم عليه
ان لا يختلف معقولية الحال ويكون معقولية العالمية والقا
درية والسوادية والبياضية معقول واحد متساو فى الفهم لان
الكل ثبوت مطلق ومعقولية الثبوت بما هو ثبوت
واحد وان اختلفت الاحوال وتمايزت بامر زايد على
معقولية الثبوت وفيه اثبات الحال للحال وتلك الحال
الثابتة للاحوال ايضا ثبوت مطلق فلا يتعقل او ثبوت
مخصوص والثبوت المخصوص يلزم منه ثبوت احوال اخر
للحال الثابتة للحال ويتسلسل ذلك وهو محال فاذا مطلق
التمايز فى المفهومية لم يلزم منه ثبوت الصفة وهو الذى
رسم به الحال وقد يقول القايل ان كل حقيقة تركبت من
اجزاء فى العقل لا يصح ان يكون ما منه تركبت صفة اذ الصفة
تستدعى ان يكون زائدة على الموصوف وجزء الحقيقة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)